تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو المستدام"منهج تنظيرى وتطبيقى"

نيفين محمد طريح*

المقدمـــة:-

تُعَد مصر واحدة من الدول النامية التى شهدت معدلات نمو اقتصادى معتدلة خلال العقود الأربعة الماضية. حيث حققت معدلاً للنمو يبلغ نحو ٥,٥٧٪ فى متوسط الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠)[١] وعلى الرغم من تخطى معدلات النمو المحققة فى مصر تلك المحققة فى كثير من الدول النامية الأخرى، فما زالت مصر حبيسة مصيدة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى لمدة تزيد عن ثلاثة عقود. مضت. وهو ما يعنى عدم قدرة النمو الاقتصادى الذى حققته مصر على تحسين مستوى المعيشة، بل على العكس من ذلك فقد صاحب معدلات النمو المرتفعة -ولا سيما التى تحققت خلال الخمس سنوات الأخيرة قبل عام ٢٠١١-تزايد الفقر وارتفاع معدلات البطالة، كما زادت حدة التفاوت فى توزيع الدخل بين الفئات والمناطق. ومن جهة أخرى عانى الاقتصاد المصرى ولا سيما فى السنوات الأخيرة من ارتفاع حدة الاختلالات المالية والهيكلية والتى تشكل قيداً على استمرارية وتقاسم منافع النمو بين الجميع. وفى هذا الصدد بات واضحاً أن الإصلاحات الاقتصادية -وما تنطوى عليه من سياسات - فشلت فى حفاظ الاقتصاد المصرى على مسار مرتفع ومستدام للنمو، بل ساهمت فى توسيع حدة الاختلالات الاقتصادية والإجتماعية، وسيطرة القلة على تقاسم منافع النمو. وقد تسببت تلك التحديات وغيرها فى اندلاع ثورة ٢٥ يناير-٢٠١١، والتى كشفت عن مدى فساد البيئة المؤسسية والسياسية بما يعوق الإبتكار والإنتاجية[٢].

* د. نيفين محمد ابراهيم طريح : استاذ الاقتصاد المساعد كليه تجارة خارجيه جامعه حلوان.

وفى هذا السياق فبالنظر إلى تجارب عديد من الدول الصاعدة والتى استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة وقوية للنمو لعقود من الزمن، فإن مجرد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو لا يعنى بالضرورة مستوى أفضل للمعيشة، إنما يجب استدامة تلك المعدلات. حيث إن النمو المستدام (sustainable growth) لا يعنى نمواً مرتفعاً أو سريعاً فحسب، بل يجب أن يتم الحفاظ على ذلك المعدل المرتفع خلال عدد من السنوات –ما لا يقل عن عقدين من الزمن– دون الانتقاص من قدرة العوامل المولدة لذلك النمو على الوفاء بحاجات الأجيال القادمة فى الاستمتاع بمنافع النمو٣. وفى هذا الإطار فإن نجاح الدول فى تحقيق نمو مستدام يقتضى أن يكون النمو المحقق يحقق النفع للجميع، ويضمن العدالة فى توزيع نتائج النمو لضمان استفادة الفقراء٤. ومن هذا المنطلق تتداخل بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو، وتتمثل أهمها فى النمو المنحاز للفقراء pro–poor growth، والنمو عمومي النفع inclusive growth.

حيث يهتم المفهوم الأول بتحسين حال الفقراء واستفادتهم فى الحصول على نصيب كبير من منافع النمو، بينما ينصرف المفهوم الثانى إلى حصول الغالبية العظمى من قوة العمل على منافع النمو –الفقراء والطبقة المتوسطة على حد سواء– كل حسب مهاراته الإنتاجية. وهو ما لا يعنى بالضرورة حصول الفقراء على النصيب الأكبر من ثمار النموه. وفى هذا الصدد تذهب بعض الأراء إلى أن النمو المستدام هو الشرط الضرورى لتحقيق النمو النفعى للجميع –بما تتضمنه الاستدامة من أبعاد متنوعة توفر للجميع فرصا عادلة فى اقتسام منافع النمو بغض النظر عن الأصل، المهارة أو مستوى الدخل٦. وتذهب آراء أخرى–وإن كانت هي الأدق– إلى أن كل من النمو عمومى النفع (inclusuive) والنمو المنحاز للفقراء (pro–poor growth) يعدان ضمن أبعاد النمو المستدام. لما يتضمنه الأخير من أبعاد أخرى غير اقتصادية (شاملة المساواة وتكافؤ الفرص وامتداد منافع النمو للجميع والتمكين والاستمرارية)٧.

وتؤكد الشواهد أن فشل كثير من الدول –ومنها مصر– فى تحقيق نمو مستدام ونافع للجميع يرجع ليس فقط لانخفاض معدل النمو ، بل لعدم قدرته على المواصلة من جهة، ولأن فوائد هذا النمو إلى حد كبير تتخطى الطبقة الفقيرة من جهة أخرى. على هذا النحو فإن بطء وعدم صمود النمو قد يرجع إلى انخفاض حجم الاستثمارات المادية والبشرية وبطء التطورات التكنولوجية بسبب عدم كفاية البنية

التحتية والمؤسسية والاجتماعية، بينما عدم عمومية الانتفاع بالنمو للجميع قد يرجع إلى فساد البيئة المؤسسية والاطر السياسية والتنظيمية الداعمة للنمو. ومن هذا المنطلق فإن تحقيق نمو سريع، مرتفع، مُتواصل وعمومي النفع (أي نمواً مستداماً) يقتضى ليس فقط زيادة حجم الاستثمارات فى الدولة، بل تحسين الاطر المؤسسية والتنظيمية والسياسية الداعمة للكفاءة والاستدامة الاجتماعية والبيئية٨.

وهنا يأتى دور الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) ;Total Factor Productiviy لا تنطوى عليه من مجموعة السياسات والآليات التى تتعلق بتحسين الأبعاد الشاملة للنمو المستدام. حيث تشير TFP إلى النمو المتولد ليس من خلال زيادة حجم رأس المال المصنع والطبيعى فقط، بل من خلال التحسينات الإضافية الناتجة من كفاءة استخدام تلك المدخلات مثل: التحسن فى رأس المال البشري والمهارات والخبرات، واكتساب تقنيات الإدارة الفعالة، وإدخال تحسينات مؤسسية فى الإطار التنظيمى للنمو، وإدخال التكنولوجيا الجديدة والابتكار٩. فى هذا الإطار فإن محددات وسياسات الإنتاجية الكلية أصبحت محلاً للاهتمام سواء على المستوى التطبيقى أو على مستوى صناع السياسات والمحللين الاقتصاديين.

ويجد ذلك الاهتمام بالإنتاجية الكلية جذوره على المستوى التنظيرى، ولا سيما فى كل من منهجي النمو المعتمد على عوامل خارجية والنمو المعتمد على التوجه الداخلى حيث وفقاً لهما تتأرجح منظومة السياسات المحفزة للنمو المستدام بين سياسات لتعزيز تراكم المدخلات، وسياسات لتحفيز كفاءة المدخلات. ولكنها تصل فى النهاية إلى نقطة التقاء آلا وهي أن الإنتاجية الكلية تظل هي حجر الزاوية للنمو المستدام.

ومن هنا فإن تلك الورقة البحثية الحالية تسعى إلى تقييم مسار وأداء الإنتاجية الكلية فى مصر طوال الفترات السابقة، وبحث أسباب الفشل فى استدامة النمو فى مصر، وذلك من خلال الاستناد إلى الاطر التنظيرية فى تفسير المصادر المحتملة للنمو، وتوظيف تلك الأطر فى منهجية تطبيقية لصياغة أجندة من السياسات من شأنها بلوغ معدل مرتفع للنمو والحفاظ على ذلك المعدل وجعله مستداماً.

١-١ إشكالية البحث:

نجحت برامج الإصلاح والتطوير الاقتصادى التى شرعت مصر فى تنفيذها خلال السنوات الأخيرة فى تحقيق معدل للنمو يصل إلى نحو ٧,٢٪ فى عام ٢٠٠٨. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية فى منتصف ٢٠٠٨، فقد تحقق معدل معتدل للنمو يبلغ نحو ٤,٧٪ فى عام ٢٠٠٩، وارتفع قليلاً إلى ٥,١٪ عام ٢٠١٠. وبالرغم من ذلك ظلت مصر واقعة ضمن قائمة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، حيث ظل متوسط نصيب الفرد من الناتج فى مصر كنسبة لنظيره فى دول الـOECD يتراوح بين ٥٪ إلى ٦٪ طوال الاربعة عقود الماضية، وهذا يتباين بشكل ملحوظ مع أداء دول كانت مماثلة لمصر فى مستوى الدخل مثل كوريا أو الصين، وتقاربت مع متوسط الدخل فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[١٠].

كما لا زال نحو ٥٥٪ من سكان مصر يعيشون تحت أو على خط الفقر القومى، وتوازى مسار الاختلالات فى ارتفاعه مع مسار النمو المرتفع، وهنا فشل معدل النمو فى الإستمرار لأعلى، بل تراجع إلى الوراء. وفى ظل فشل النمو المحقق فى تحقيق منافع إجتماعية للجميع، فإن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتى كشفت بشكل صريح فشل عوائد النمو الاقتصادى فى تحسين ظروف المعيشة أصبح لزاماً على صناع القرار وضع تدابير فعالة لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو المستدام والتحسن الملموس فى النتائج الإجتماعية بما يساعد على مضاعفة نصيب الفرد من الناتج، والانتقال إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى فى أقل عدد من السنوات[١١].

فى هذا الصدد تتبلور إشكالية أو قضية البحث فى أن: هل مجموعة السياسات التى تم إنتهاجها فى مصر لتحفيز النمو خلال الفترات السابقة كانت تتسم بالفشل والتحيز لصالح تراكم المدخلات على حساب الإنتاجية الكلية مما جعل النمو غير قادر على الاستمرار ـ فكر النمو الخارجى ـ؟. أم أن نقص رأس المال البشرى أو تشوهات البيئة الخارجية أضاعت من كفاءة وإنتاجية الاستثمارات الموجهة لتراكم المدخلات، وسلبت فوائد ومنافع النمو ـ فكر النمو الداخلى ؟. وعلى هذا النحو تتعاظم إشكالية البحث فى أن نجاح سياسات النمو فى الفترة القادمة مرهون بتعزيز مستوى أعلى للإنتاجية الكلية والتى تشير

الشواهد إلى أنها تتسم فى مصر بالتواضع الشديد. وعلى هذا النحو يُعد تبنى تدابير لتحقيق معدل للإنتاجية الكليه ـ يجعل النمو الاقتصادى فى مصر مستداماً ـ تحدياً كبيراً.

١-٢ أهمية البحث:

تشير الشواهد التاريخية إلى أن النمو الاقتصادى فى مصر افتقد الاستدامة وذلك من منظور عدم قدرته على الاستمرار فى مسار مرتفع على مدار عدد من السنوات المتتالية، ومن منظور عدم قدرته على تحسين مستوى المعيشة للجميع ـ ولا سيما الفقراء. فى هذا الصدد فإن خصائص النمو الاقتصادى فى مصر، وعوامل ضعفه وعدم استدامته يجب أن تحظى بأهمية كبيرة فى دراستها. وهنا تأتى أهمية الورقة البحثية الحالية فى البحث عن أسباب ذلك الفشل من خلال الاستناد إلى المنهج التنظيرى لتفسير محددات الإنتاجية الكلية التى من المفترض أنها تسهم فى تحقيق نمو قوي ومستدام من خلال ما تنطوى عليه من سياسات كلية وجزئية وقطاعية لتحسين كفاءة استخدام المدخلات. وتزداد أهمية البحث فى إطار التحديات أو الفرص التى تتيحها ثورة ٢٥ يناير والتى بفضلها تكشفت الأسباب التى أعاقت النمو المستدام.

١-٣ هدف البحث:

تهدف الورقة البحثية الحالية إلى ما يلى:

التعرف على المضامين السياسية للمساهمات التنظيرية الحديثة لتفسير للإنتاجية الكلية ـ باعتبارها المساهم الأكبر للنمو المستدام ـ لاستخلاص إطار تطبيقي لتعزيز الإنتاجية الكلية فى مصر.

تفسير النمو الاقتصادى فى مصر خلال العقود الأربعة الماضية من حيث قيود وعوائق استدامة النمو من جهة، وسياسات النمو من جهة أخرى.

تحليل مدى مساهمة الإنتاجية الكلية للنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترات السابقة، والتعرف على أهم السياسات والمؤسسات التى شكلت سلوك الإنتاجية الكلية خلال تلك الفترة.

تفسير محددات النمو الاقتصادى المستدام فى إطار المناهج التنظيرية الحديثة ومن خلال الإطار التطبيقى الملائم، وذلك لاستخلاص أهم خيارات السياسة اللازمة لتحقيق نمو مستدام.

١-٤ منهجية وتساؤلات البحث:

يستند البحث إلى المنهج الاستقرائى من خلال استقراء واقع النمو الاقتصادى فى مصر، واستقراء سلوك الإنتاجية الكلية، وكذلك بيئة ومدخلات النمو خلال العقود الأربعة الماضية، وذلك لاستخلاص المنهج التنظيرى الملائم تطبيقياً لتفسير واقع النمو فى مصر. ومن جهةً أخرى سيتم فى بعض أجزاء البحث الاستناد إلى المنهج الاستنباطى من خلال وضع فروض معينة تتعلق بتقدير المعدل المستهدف للنمو وللإنتاجية الكلية فى مصر، ومن خلال تلك الفروض سيتم التوصل إلى استنتاجات محددة بشأن المعدل المستهدف والمستدام للنمو، ومن ثم الأطر التنظيرية والخيارات التطبيقية القادرة على تحقيق ذلك المعدل.

ومن خلال أساليب التحليل ونماذج القياس يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

ما هو المعدل المستهدف للنمو الذى يجب أن تحققه مصر للانتقال بها إلى مستوى أعلى للدخل؟

إلى أي مدى يمكن لمصر تحقيق ذلك المعدل فى ظل خصائص البيئة المؤسسية والاقتصادية للنمو؟

ما هو المعدل اللازم تحقيقه للإنتاجية الكلية لتحقيق المعدل المستهدف للنمو؟

كيف يمكن تحقيق ذلك المعدل المستهدف للإنتاجية الكلية؟ بمعنى ما هو الإطار التنظيرى والتطبيقى الملائم لاستنتاج خيارات السياسة اللازمة لبلوغ ذلك المعدل للنمو وضمان استدامته ونفعه للجميع؟.

١-٥ أجزاء البحث:

تم تقسيم الورقة البحثية الحالية إلى ستة أجزاء شاملة المقدمة، كجزء أول، والجزء الثانى: عرض انتقادى لنظريات النمو الحديثة، ومضامينها التطبيقية. والجزء الثالث يتناول النمو الاقتصادى فى مصر من حيث أداء النمو ومساره، وخصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، ومصادر النمو فى مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١). أما الجزء الرابع فيتطرق إلى محددات الإنتاجية الكلية فى مصر وسياسات استدامة النمو من خلال تقدير الإطار التنظيرى التطبيقى الملائم، ومن هذا المنطلق يتم استخلاص أهم السياسات الاقتصادية لتحقيق المعدل المستهدف للإنتاجية الكلية. أما الجزء الخامس فيتم من خلاله وضع تدابير وقيم مستهدفة لأهم خيارات السياسة لتحقيق المعدل المستهدف للنمو المستدام من خلال تحقيق المعدل المستهدف للـ(TFP) وأهم الآليات لتحقيقها. اما الجزء السادس والأخير للبحث فيستعرض ملخص البحث وأهم النتائج على المستويين التنظيرى والتطبيقى.

١-٦ المنهجية التنظيرية للبحث

على المستوى التنظيرى يستند البحث إلى كلٍ من منهجي النمو الداخلى (endogenous growth) والنمو الخارجى (exogenous growth) لعديد من المبررات١٢ :

استحوذ كلا المنهجين على الاهتمام وذلك على المستوى التطبيقى لدراسات النمو خلال العقود الثلاثة الماضية. حيث سعى عديد من الدراسات إلى تفسير النمو فى الدول المختلفة من خلال الاستناد إلى المنهجية التطبيقية والتفسير التنظيرى المستند إلى النمو الخارجى أو المستند إلى أن النمو عملية ذاتية.

تذهب نظريات النمو الداخلى إلى أن الاستثمار في رأس المال البشرى والابتكار والمعرفة من العوامل الهامة للنمو الاقتصادى، وتركز أيضاً على العوامل الخارجية الإيجابية والآثار غير المباشرة للمعرفة. وبذلك تعد تلك النظريات بمثابة المصدر التنظيرى الرئيسى الذى يستند إليه صناع السياسة العامة فى وضع تدابير يكون لها تأثير على معدل النمو فى المدى الطويل.

يذهب كثير من الدراسات المعنية بتفسير النمو فى الدول النامية إلى أن نظرية النمو الخارجى أكثر ملاءمة لتفسير النمو في تلك الدول والتى تعتمد أكثر على سياسات اقتصادية كلية قصيرة ومتوسطة المدى لتحفيز معدل الاستثمارات. بينما تبنى سياسات طويلة الأجل يحتاج إلى تغييرات مؤسسية وهيكلية عميقة من الصعب تنفيذها فى المدى القصير، مما يجعل تفسير واقع ومصادر النمو قصير المدى لتلك الدول ــ ومنها مصر ــ أكثر توافقاً مع منهج النمو الخارجى.

عند تفسير واقع ومحددات النمو فى أي دولة فإن المنهجية التطبيقية يجب ان تنطلق من الدالة المحاسبية للنمو لتقدير الإنتاجية الكلية ــ التى تعد المحرك الرئيسى للنمو طويل المدى ــ كمتبقى فى معادلة النمو، وهذه الاخيرة لا يمكن إنكار أنها مساهمة نموذج النمو الخارجى(Solow 1956).

فى هذا الإطار فإنه بسبب عدم تفسير نموذج النمو الخارجى لمحددات الإنتاجية الكلية، بينما نجاح مساهمات نماذج النمو الداخلى فى تحقيق ذلك، فإنه يمكن اعتبار أن كلاً من نموذج النمو الخارجى ونماذج النمو الداخلى خياراً سياسياً تطبيقياً مكملاً لبعضه البعض فى تفسير مصادر وسياسات النمو فى الدول النامية فى الأجلين القصير والطويل.

عرض انتقادى لنظريات النمو الحديثة، ومضامينها التطبيقية.

تُعد نظريات النمو الكلاسيكية اللبنة الأولى لتطور نظريات النمو، وإبراز أهم العوامل المحددة له. وتتضمن نظريات النمو لـSmith 1776، Malth 1798 , وRicardo 1817. ولكن الجدير بالذكر هو خلو تلك المساهمات من تفسيرات تطبيقية ونماذج رياضية لربط النمو بمحدداته ومصادره. وتعتبر المساهمات النيوكلاسيكية لـRamsey 1928، Young 1928 وShumpeter 1943 بداية النظريات التطبيقية الحديثة للنمو، حيث استندوا فى تفسير النمو إلى نماذج رياضية تعكس السلوكيات الاقتصادية المتعلقة بالادخار والاستهلاك والمعرفة كمحددات للنمو. ومع تطور الأساليب التحليلية للاقتصاد، والاستخدام الموسع للنماذج فى تفسير السلوكيات الاقتصادية على يد كينز، تطورت المساهمات التطبيقية فى تفسير النمو، ولا سيما على يد كلٍ من Harrod وDomer فى الأربعينيات من القرن الماضى كمحاولة هامة لنمذجة النمو فى إطار محددات العمل والاستثمار والادخار. وتبلور فيما بعد إسهامٌ جديدٌ للنظرية النيوكلاسيكية للنمو على يد سولو Solow فى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى كرد فعل لنموذج هاورد- دومار والذى افترض أن النمو يتحدد بكل من معامل رأس المال للعمل، ومعدل الادخار، وإفتراضه ثبات معدل الإحلال بين عنصري العمل ورأس المال، ــ ومن ثم عدم إمكانية استخدام تلك العناصر بكفاءة ــ، وهو ما ينتج عنه تقلب معدل النمو عن مستواه الطبيعى بين حدي البطالة والتشغيل الكامل، بما يعرف بحد السكين knife-edge conditions. وهو ما يؤدى إلى عدم استمرارية النمو فى الأجل الطويل. وعلى هذا النحو فشل نموذج هارود ــ دومار فى تفسير تفاوت معدلات النمو بين دول أمريكا اللاتينية وأوربا الغربية من جهة، وبين المجموعة الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية فى الأربعينيات من القرن الماضى. وفى هذا السياق كانت القضية الرئيسية التى تشغل بال سولو هو بحث أسباب اختلاف مستوى المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وقد حاول تفسير ذلك من خلال بناء نموذج رياضى للنمو يقوم على عدد من الفروض الرياضية والاقتصادية. وكرد فعل لنموذج سولو، وخاصةً فى ظل عدم قدرته على تفسير الأسباب التى أدت إلى تزايد التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة، شهدت الساحة الاقتصادية تدافعاً لعديد من المساهمات التنظيرية والتطبيقية بشأن النمو، وخاصةً خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى. وقد شكلت

تلك المساهمات الفكرية وما تستند اليه من منهجية تطبيقية إطاراً تنافسياً لتفسير النمو الاقتصادى فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء١٣.

وبشكل أكثر تحديداً، تصنف نظريات النمو الحديثة -وفقاً لمنهجية تحليل محددات وسياسات النمو - إلى نظرية النمو الخارجى Exogenous Growth Theory - والتى قوامها أن السياسة الاقتصادية غير فاعلة فى تحقيق نمو مستمر فى المدى الطويل، وهذا الأخير يتحقق فقط من خلال التطور التقنى الخارجى -، وعلى الجانب الأخر نظرية النمو الداخلى Endogenous Growth Theory والتى تؤكد على فعالية السياسات الاقتصادية فى بلوغ نمو مستدام فى المدى الطويل.

٢-١ نظرية النمو الخارجى[١٤]

تجد تلك النظرية جذورها فى مساهمات (Solow & Swan 1956) فيما يعرف بنماذج النمو النيوكلاسيكى. وقد انطلق سولو فى تفسير النمو من دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، $Y= K^{\alpha} L^{1-\alpha}$. حيث افترض أن الناتج Y يتحدد بكل من عرض العمل(L) والذى يتحدد بمعدل النمو السكانى(n)، والتراكم الرأسمالي(K) والذى يتحدد بمعدل الاستثمار أو الادخار(s)، مع إمكانية الإحلال بين العنصرين، وافترض كذلك ثبات الغلة مع الحجم، بينما يتناقص العائد الحدى لكل عنصر على حدة. فى هذا الصدد فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج يتحدد بكل من معدل نمو قوة العمل، ومعدل نمو التراكم الرأسمالى على النحو التالى: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} + \frac{\Delta L}{yL}$. وتتوقف الزيادة فى التراكم الرأسمالى(ΔK) على معدل الاستثمار اللازم فى المجتمع لزيادة التكوين الرأسمالى بعد تغطية كل من احتياجات السكان ومتطلبات الإهلاك(δ)، وذلك من خلال الصيغة التالية: $\Delta K = sy-(n+\delta) K$. وهو ما يعنى أن كل زيادة فى معدل الادخار تؤدى بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالى القائم بمعدل يفوق النمو السكانى، وهو ما يؤدى بدوره إلى زيادة ونمو نصيب الفرد من الناتج، إلا أن الزيادة فى نمو السكان، وزيادة متطلبات الإهلاك تمتص تلك الزيادة فى رصيد رأس المال، ومن ثم تتجه إنتاجيته الحدية للتناقص حتى تتوقف تماماً، (ΔK= Zero). وهنا يتوقف نصيب الفرد من الناتج عن الزيادة أو النمو ويصل الاقتصاد إلى وضع الإستقرار (Steady- State)، ويصبح عندئذ المحدد الرئيسى لنمو الناتج هو معدل نمو السكان. وتؤدى الزيادة السكانية إلى تآكل الاستثمار القائم وتدهور نصيب الفرد من الناتج والإرتداد عن وضع

الإستقرار، لذا فإن هناك محركاً جديداً للنمو عند وضع الإستقرار يعوض الأثر السلبى للزيادة السكانية وهو(التقدم الفنى A).

وقد افترض كل من سولو وسوان S&S 1956 أن ذلك التقدم الفنى ينجح فى الارتقاء بإنتاجية العمال، لذا يسمى بالتقدم الفنى المطور للعمل Y=F(K, AL). والجدير بالذكر هو عدم محاولة رواد نموذج النمو الخارجى تفسير مصادر التقدم الفنى ـ الذى أطلق عليه فيما بعد الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ـ واعتبروه صندوقاً اسود يجد مصادره فى سلوكيات غير اقتصادية ـ أي خارج نموذج النمو. فى هذا الصدد فإنه قد ينجح معدل الادخار فى تحقيق زيادة مؤقتة فى مستوى نصيب الفرد من الناتج عند مستوى الاستقرار، ولكن الانتقال لمسار أعلى للاستقرار لا يتحقق إلا من خلال التقدم الفنى المطور للعمل.

ظل نموذج النمو النيوكلاسيكى رغم عيوبه حجر الزاوية لكثير من الآدبيات المعنية بدراسة النمو حتى منتصف الثمانينيات، وخاصة أنه خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى لم يكن هناك انشغال كبير بموضوع النمو الاقتصادى، حيث انصرف الإهتمام وقتها إلى تفسير التقلبات والدورات الاقتصادية قصيرة الأجل. ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضى عاد من جديد الاهتمام بموضوعات الرفاهة الاقتصادية والنمو الاقتصادى، وهو ما أعاد النظر من جديد إلى نموذج النمو الخارجى لإثبات مدى واقعيته. فى هذا الصدد حاولت مجموعة من المساهمات تفسير النمو الاقتصادى بنظرة جديدة من خلال محددات النمو التى تتحدد داخل النموذج ، لذا أطلق على تلك المساهمات نظرية أو نماذج النمو الداخلى.

٢-٢ نظرية النمو الداخلى[١٥]

انطلقت معظم مساهمات النمو الداخلى من محاولة بحث وتفسير مصادر النمو طويل المدى، وما هي السياسات اللازمة لاستدامة واستمرارية النمو. كما ذهب رواد هذا المذهب إلى تفسير مصادر نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. وقد ساعد على بلورة تلك المساهمات ذلك التقدم الذى شهدته مناهج وأساليب التحليل والقياس فى الثمانينيات، وتطوير قواعد بيانات أكثر وثوقاً من شأنها تيسير الاختبار التطبيقى لنظريات النمو. فى هذا السياق حاول رومر(Romer, 1986) تفسير النمو من داخل النموذج

نفسه وذلك من خلال ما يحققه تراكم رأس المال المادى من وفورات خارجية تتمثل فى التعلم من خلال الممارسة.

فى هذا الصدد فإن رصيد رأس المال المادى يولد وفورات خارجية تحقق زيادة فى رصيد رأس المال البشرى بما يضمن التغلب على قيد تناقص العائد الحدى لرأس المال المادى وهو ما يضمن استمرارية النمو. ويطلق على هذا النموذج (AK) حيث أن التقدم الفني (A) ما هو إلا رصيد رأس المال البشرى، وهو دالة في رأس المال المادي K، الامر الذى يؤكد على ان التقدم الفنى يتحدد داخل نموذج النمو.

المساهمة الأخرى لنظرية النمو الداخلى تتمثل فى مساهمة لوكاس Lucas، والذى استند فى تحليله على نموذج uzawa عام ١٩٦٥. وقد افترض لوكاس بإطار النموذج الذى عرف(Uzawa-Lucas 1988) بأن العمال يخصصون وقتهم بين إنتاج السلع (U) أو التعلم واكتساب خبرات ومهارات (1-U) تؤدى بدورها إلى زيادة رصيد رأس المال البشرى h وتحقق تقدماً فنياً. حيث $A=dh=(1-U)$. وهو مايعنى أن نمو الناتج يتحدد كما يلى: $Y= K^{a}(h\ L)^{1-a}$. وبالتالى كلما زاد الوقت الذى يخصصه العمال – القائمين على الإنتاج ــ لاكتساب المعارف والأفكار كلما تحسنت إنتاجيتهم، ومن ثم تحسنت المساهمة الحدية لرأس المال المادى الذي يتم تشغيله بواسطة تلك العمالة المؤهلة، وهو ما يضمن توسيع قاعدة الإنتاج والدخل المتولد، ومن ثم استمرارية تكوين رأس المال البشرى الذي يضمن استمرارية النمو. وقد افترض النموذج أن عملية إنتاج الأفكار وتكوين الخبرات قد تنطوى على سلوك احتكارى من جانب مقدمى الخدمة (بعكس استخدام وانتقال الخبرات والمعارف فهي سلعة عامة)، وهو ما يقتضى تدخل الدولة لدعم الإنفاق على رأس المال البشرى وزيادة مخصصات التعليم والتدريب، ومن جهة أخرى لتسهيل انتقال المعارف والأفكار من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل تدفق المعلومات.

وتعتبر مساهمة (Romer 1990) من أهم مساهمات نموذج النمو الداخلى، حيث انطلق من نفس أفكار (Arrow 1962) حيث ركز كلاهما على دور البحوث والتطوير. وافترض النموذج وجود ثلاث قطاعات إنتاجية وهي: قطاع البحث والتطوير الذى يقوم بإنتاج الأفكار والإختراعات الجديدة من خلال تضافر عنصري رأس المال البشرى والتكنولوجيا ، والقطاع الثانى هو قطاع السلع الوسيطة أو الرأسمالية والذى يقوم بشراء براءات الإختراع ونماذج التصاميم من القطاع الأول، ومن ثم إنتاج تشكيلة من التصاميم

يقوم بشراء براءات الإختراع ونماذج التصاميم من القطاع الأول، ومن ثم إنتاج تشكيلة من التصاميم (السلع الوسيطة والرأسمالية). ويتسم القطاعان الأول والثانى بسلوكيات احتكارية. حيث يحتكر الأول حق الاختراع وبيع اختراعاته للقطاع الذي يدفع له أكثر، أما القطاع الثانى فيحتكر بيع التصاميم التى قام بإنتاجها فى صورة سلع وسيطة ورأسمالية للقطاع الثالث الذى يدفع أكثر. ويقوم القطاع الثالث باستخدام تلك السلع الوسيطة مع عنصري العمل ورأس المال البشرى لإنتاج سلع نهائية تباع بسعر مرتفع لتضمن له أرباحاً تولد بدورها استمرار الطلب على التصاميم والإبتكارات واستمرارية النمو. ووفقاً لهذا النموذج يتحدد النمو كالتالى: $Y=K^{\alpha}(AL_{\mu})^{\beta}\chi^{1-\alpha-}$ حيث χ المدخلات الرأسمالية أو الوسيطة لإنتاج رأس المال المادى، L_{μ} العاملين فى مجال إنتاج السلع النهائية، أما A فتشير إلى التقدم الفنى $A=\pounds LA$. وتمثل £ معدل إنتاج الأفكار والابتكارات وL_A العاملين في مجال إنتاج البحوث(رأس المال البشرى). إنطلاقاً مما سبق فإن النمو الاقتصادى يتحدد بإنتاج رأس المال المادى k أو السلع الوسيطة χ ، والتى تتوقف بدورها على مستوى التقدم الفنى(A)، وهذا الأخير يتحدد داخل نموذج النمو، حيث يتوقف على كل من رصيد رأس المال البشرى (عاملين بالبحوث والتطوير أو عدد الأبحاث) وبمعدل إنتاج الأفكار والاختراعات، كما يتوقف النمو على عدد وإنتاجية العاملين بالسلع النهائية المستخدمة لرأس المال المادى.

فى هذا الصدد فإن البحوث والتطوير تمثل أساس التقدم الفنى وتتحدد داخل نموذج النمو، حيث إنها ترتبط بحجم الرصيد الرأسمالى الذى يمثل الطلب عليها، وبعدد العمالة فى القطاع الثالث الذى يتعامل مع الرصيد الرأسمالى والتصاميم، وعلى قاعدة رأس المال البشرى فى القطاع الأول. وهو ما يعنى أن النمو الاقتصادى المستمر يجد محدداته داخل النموذج. وقد تطورت نماذج النمو الداخلى فى إطارها التنظيرى فيما بعد على يد عدد من الاقتصاديين نجحوا فى إلقاء الضوء على عدد من العوامل المفسرة للإنتاجية

الكلية، إلا أن المحاولات التطبيقية لتلك المساهمات فتحت المجال لصياغة منظومة من المتغيرات المؤسسية والاقتصادية والإجتماعية المحفزة للنمو[١٦].

٢-٣ المضامين التطبيقية لنظريات النمو الحديثة:

استناداً إلى العرض التنظيرى السابق يمكن إستخلاص عدد من المضامين التطبيقية المستندة إلى كل من مساهمات فكر النمو الداخلى وفكر النمو الخارجى وذلك لتفهم مدى ملاءمة السياسات المحركة للنمو الاقتصادى ولا سيما للدول النامية، ومن ثم صياغة مجموعة من التدابير الواقعية لتحقيق نمو مستدام.

لم تأت نظرية النمو الداخلى بجديد عن مساهمات نظرية النمو الخارجى، حيث إن الأخيرة ألقت الضوء على أن الإنتاجية الكلية "التقدم الفنى" هى المحرك الرئيسى للنمو المستدام، بينما تركت الإنتاجية الكلية لغزاً دون تفسير. أما نظرية النمو الداخلى فقد استطاعت فك هذا اللغز، حيث فتحت المجال لإمكانية تضمين صانع القرار لتشكيلة من السياسات الكلية والجزئية، وسياسات تحفيز الطلب، وسياسات للتأثير على النمو من خلال جانب العرض. وبالتالى يمكن اعتبار نظرية النمو الداخلى تطويراً لنظرية النمو الخارجى وليس بديلاً لها.

بينما قللت نماذج النمو الخارجى من أهمية رأس المال المادى"الاستثمار" فى تحقيق نمو مستدام، أكدت نماذج النمو الداخلى على قدرة رأس المال على تحقيق نمو متواصل. حيث إن مربط الفرس هو الإنتاجية من جهة، ورأس المال البشرى من جهة أخرى. فإن لم يكن رأس المال المادى موجهاً لقطاعات إنتاجية فسوف ينعدم تأثيره على تحقيق نمو مستدام وهو ما أغفله نموذج النمو الخارجى، كما تجاهل ذلك النموذج توسيع مفهوم رأس المال ليشتمل على رأس المال البشرى[١٧]

وفقاً لنموذج النمو الخارجى فإن الإنتاجية الكلية ما هي الا التقدم الفنى، وتعتبر متغيراً مستقلاً عن العمل ورأس المال، وتتحدد بالكامل خارج نموذج النمو، وفى حالة غيابها لا يتحقق نموٌ متواصلٌ. بينما وفقاً لنماذج النمو الداخلى فإن الإنتاجية الكلية جزء منها يعتبر دالة فى المحددات التقليدية "العمل ورأس المال" وتسمى بالكفاءة الاقتصادية، وجزء منها يتحدد خارج النموذج بعوامل مؤسسية وجغرافية وسياسية "وتسمى التقدم الفنى". وهو ما يعنى أن هناك عنصراً مشتركاً فى تفسير استدامة النمو بين النموذجين ــ وهو مستوى "التقدم الفنى"، والذى بفضله تتمكن الدولة من الوصول إلى مسار أعلى للنمو من خلال اكتساب قاعدة تكنولوجية جديدة للمدخلات ــ أي مسار جديد للنمو ــ أما مكاسب الكفاءة

الاقتصادية فتمكن الدولة من الانتقال لأعلى على نفس مسار النمو المستدام من خلال رفع كفاءة وإنتاجية الموارد والمدخلات القائمة، وهذه الأخيرة تم تجاهلها فى إطار نموذج النمو الخارجى، بينما أكدت عليها نماذج النمو الداخلى من خلال ما يحققه رأس المال بنوعيه من وفورات إنتاجية[١٨]

فى هذا السياق فإن كلاً من نموذج النمو الخارجى ونموذج النمو الداخلى يعتبر خياراً تطبيقياً مكملاً لتفسير النمو فى الدول النامية فى الأجلين القصير والطويل. حيث يمكن اعتبار الاول بمثابة الأداة التفسيرية للنمو الواقعى فى الدول النامية، والخيار التطبيقى الأفضل لسياسات النمو قصير ومتوسط الأجل. حيث إن النمو وفق لذلك النموذج يتطلب سياسات تؤثر على حوافز توسيع أو تطوير القاعدة التكنولوجية القائمة فى الدول، وهذا صعب التحقيق فى الدول النامية على الاقل فى المدى القصير والمتوسط. بينما نماذج النمو الداخلى تُعّد الخيار التطبيقى الأكثر ملاءمةً للسياسات اللازمة لتحسين قدرة الدول على بلوغ نمو متواصل. حيث يمكن من خلال سياسات زيادة الادخار والاستثمار تحقيق نمو مستدام بشرط تدخل الدولة لتسهيل انتقال وسريان الوفورات الخارجية لرأس المال وتبنى سياسات للتطوير المؤسسى وابتكار تقنيات جديدة.

استناداً إلى العرض التنظيرى المقارن لكل من منهجي النمو الداخلى والخارجى واستخلاص عدد من المضامين التطبيقية فسيتم تحليل واقع النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترات المختلفة وذلك للتعرف على الإطار التنظيرى الملائم لتفسير مصادر وسياسات النمو التى تم انتهاجها طوال العقود الأربعة السابقة، ومن ثم استخلاص عوائق النمو المستدام ومحدداته.

١- النمو الاقتصادي فى مصر (الأداء، الخصائص والمصادر)

شهدت مصر معدلات معتدلة للنمو الاقتصادى، ولكن غير مستقرة طوال الأربعة عقود الماضية. فكما يشير الجدول رقم (١) فقد بلغ معدل النمو الاقتصادى فى متوسط الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤) نحو ٨,٦٪، حيث تعكس تلك الفترة نتائج تطبيق مصر لبرنامج الانفتاح الاقتصادى. والجدير بالذكر أن النمو المحقق وقتها كان نمواً خادعاً وغير إنتاجى، حيث كان مدفوعاً بعوامل خارجية، وليس نتاج إصلاح محلى أو استغلال إنتاجى للموارد المحلية. وقد أخذ معدل النمو الاقتصادى فى التراجع منذ منتصف الثمانينيات حتى وصل إلى نحو ١,٨٪ عام ١٩٩١. كما شهدت تلك الفترة تفاقم حدة الاختلالات الاقتصادية الكلية[١٩].

وقد أخذ أداء الاقتصاد المصرى فى التعافى مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى بدأ تطبيقه فى عام ١٩٩١ من أجل تحقيق أهداف الاستقرار والنمو المستدام. فى هذا الصدد أخذت معدلات النمو

الاقتصادى وبعض المؤشرات الاجتماعية فى التحسن. وعلى الجانب الأخر أخذت حدة الاختلالات المالية والهيكلية فى التراجع. ولم تستمر تلك الأوضاع الإيجابية كثيراً، حيث منذ عام ١٩٩٧ توالت بعض الأحداث على الصعيدين المحلى والعالمى والتى أثرت سلباً على جهود الإصلاح الاقتصادى. فى هذا السياق تصاعدت حدة الاختلالات المالية والهيكلية٢٠. وقد شرعت الدولة فى تنفيذ بعض الإصلاحات المؤسسة على المستوى التشريعى والقضائى منذ عام ٢٠٠١. وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات المؤسسية خلال تلك الفترة إلا أنها أخذت فى التراجع فى السنوات التالية، بل وزادت حالات القمع السياسى، وبدأت بوادر الانفصام بين برامج الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى إلى الحد الذى أدى إلى فشل سياسات النمو فى تحقيق أهدافها.

جدول (١): المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لبيئة النمو الاقتصادى فى مصر (١٩٧٥-٢٠١١)

	١٩٧٥-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٩١	١٩٩٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠١٠	٢٠١١
مؤشرات اقتصادية*					
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	٨.٦	٤.١١	٤.٢	٥.٥	١.٨
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج %	٦.١	١.٧	٢.٤	٣.٦	٠.٤
معدل التضخم %	١١.٥	١٦.٩	٧.٢	١١.٢	١٣.٢
عجز الموازنة العامة % للناتج المحلى الإجمالي	-	١٠.٢	٤.١	٦.٨	١٠.٦
رصيد الحساب الجارى % للناتج المحلى الإجمالى	-5.5	٣	٠.٨٩	٠.٧٦	-1.7
الدين العام % للناتج المحلى الإجمالى	٦٣.٩	٧٠.٤	٧٣.٩	٨٨.٥	٨٥.٧
مؤشرات اجتماعية**					
معدل البطالة %	٦.٢	٨.٣	٩.٦	١٠.٢	١٢.٢
الإنفاق الحكومى على التعليم % للناتج المحلى الإجمالى	٤.٨	٥.٢	٥.٣	٤.٣	٣.٩
معدل الامية %	٦٠	٥٥	٤٥	٣٤	٣٤
معدل التمدرس بمراحل التعليم % للسكان فوق ١٥ سنة %	٢٦.٥	٤٦	٥٥	٦٦	٦٥
الافراد الذين يعيشون على خط الفقر القومى %	١٩.٢	٢٤.٣	١٩.٣	٢٤	٢٥.٦
الافراد الذين يعيشون على دولار واحد يومياً %		٤.٤	٣.٥	٢.٨	٢.٩
معامل جينى		٠.٣٢	٠.٣٤	٠.٣٦	٠.٣٤
مؤشرات مؤسسية وتنظيمية***					
مؤشر تقييد الحريات السياسية	٥	٤.٩	٥.٥	٦	٦
مؤشر رصد الفساد	١.٠٩	١.٦	٣.٢	٢.٨	٣.١
مؤشر كفاءة الهيكل التشريعى (حماية حقوق الملكية والنظام القضائى)	٢.٦١	٤.٤١	٥.٢	٤.٩٣	٤.٩
مؤشر القيود التجارية %	١٧.٨	١٩.٣	٣٩	٤٨	٤٩
مؤشر القيود التنظيمية على التمويل	٤.٤٥	٥.١١	٥.٤	٥.٦	٥.٦

*المؤشرات الاقتصادية: المصدر WDI, WB, various issues، ** المؤشرات الاجتماعية: مؤشرات البطالة والفقر، المصدر WDI, WB, various issues، مؤشرات التعليم والامية من Barro-Lee and Cohen-Soto data set، بعض مؤشرات الفقر من Egypt Achieving the Millennium Development Goals, various reports & United Nations Development Program (UNDP). Egypt

Human Development Report, various yeas. ... المؤشرات المؤسسية: مؤشر الحرية السياسية من Freedom in the World, data set; 1970–2011. "تتراوح قيمة المؤشر بين ١ إلى ٧: القيمة الاعلى تعنى تقييد الحريات السياسية". مؤشر الفساد: المصدر: من" Corruption Perceptions Index, Transparency International, various years. "تتراوح قيمته بين ١ إلى ١٠ درجات: القيمة الاعلى تعنى تقليل مستوى الفساد. مؤشر كفاءة الهيكل التشريعى، ومؤشر القيود التنظيمية على التمويل " المصدر: Economic Freedom of the World, 2000–2011 Reports: القيمة من ١ إلى ١٠ درجات. كلما زادت القيمة دل ذلك على مزيد من الكفاءة والشفافية. مؤشر القيود التجارية عبارة عن متوسط مركب للأوزان النسبية لأربع مؤشرات (القيود على الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر، متوسط معدل التعريفة الجمركية، الضرائب على التجارة الدولية ٪ للايرادات العامة والقيود الكمية والحصص على الواردات" . كلما زادت القيمة (١٠٠ درجة هي الحد الاقصى) كلما دل ذلك على انخفاض القيود على تدفقات التجارة والاستثمار".
المصدر: KOF Index of globalization, 2012.

وقد تميزت الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٨ بأعلى معدلات للنمو الاقتصادى لمصر، حيث انطوت على خطوات سريعة للإصلاح والتطوير المالى والمصرفى والتجارى، إلا أنها شهدت أسوأ الأوضاع على المستوى الإجتماعى والسياسى كما يوضح الجدول السابق. ومنذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ وصلت الاختلالات المالية والهيكلية إلى أعلى مستوياتها فى ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتمازجت حدة تلك الاختلالات مع تراجع معدلات تدفق الموارد والاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المصرى، ومع تفاقم التشوهات الإجتماعية وأدت جميعها إلى تراجع معدل النمو الاقتصادى إلى نحو ٤,٩٪ عام ٢٠٠٩، ثم تعافيه قليلاً إلى٥,٢٪ عام ٢٠١٠. وإستشرت معدلات الفساد والقمع السياسي كما توضح المؤشرات بالجدول السابق.

من هذا المنطلق بات واضحاً عدم قدرة برامج التطوير والإصلاح على دمج الغالبية العظمى من الفئات والوحدات الاقتصادية فى الحصول على عوائد النمو، واشتعلت ثورة ٢٥ يناير والتى كشف الغطاء عن مدى هشاشة النمو الاقتصادى المتحقق لفترات طويلة، وفرضت تحديات بشأن إعادة النظر فى بيئة النمو–الذى وصل إلى أدنى مستوياته خلال تلك المرحلة الانتقالية (نحو ١,٧٨٪). ومن ثم وضعت تلك الثورة الاقتصاد المصرى على مسار التحول الاقتصادى والإجتماعى والسياسى لاستعادة نمو ليس فقط سريعاً ــ كما كان فى بعض الفترات، بل نمواً نافعاً وعادلاً ومستداماً. ويمثل ذلك الأمر تحدياً أكبر في الوقت الراهن، حيث مما لا شك فيه أن الاختلالات والتشوهات الموروثة عن النظام السابق تتسبب فى تطويل فترة البناء السليم للنمو الإنتاجى[٢١].

استناداً إلى العرض السابق يثار عدد من التساؤلات: هل ضعف وعدم استدامة النمو فى مصر يرجع إلى عدم كفاية الاستثمارات الموجهة لقطاعات النمو؟ أم يرجع إلى تركيز برامج الإصلاح والتطوير على قطاعات وسياسات لا تحقق بالضرورة مكاسب للكفاءة الاقتصادية ـ التى هي المحرك الرئيسى للنمو المستدام؟ هل خصائص بيئة الأعمال هي التى تشوه النمط والتوزيع الكفء لمنافع النمو؟ وفى السياق التنظيرى فهل سلوك النمو الاقتصادى والإنتاجية الكلية فى مصر يجد مفاتحه فى المنهج الداخلى أم المنهج الخارجى للنمو؟.

من هذا المنطلق يوضح الجزء التالى مساهمة العوامل والمصادر المختلفة للنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠١١)، وذلك لتحديد مدى كفاءة القطاعات والسياسات المولدة للنمو خلال تلك الفترة ودور الإنتاجية الكلية فى تحقيق النمو الاقتصادى لمصر خلال تلك الفترة.

٣-١ مصادر النمو الإقصادى فى مصر ودور الإنتاجية الكلية (منظور تحليلى وتنظيرى):

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج فى مصر فى متوسط الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ (والمُقوم بتعادل القوى الشرائية بالأسعار الثابتة ١٩٩٠) نحو ٣٩٣٩ دولار، وبالتالى فإن عدد السنوات التى تحتاجها مصر للوصول بتلك القيمة إلى عتبة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والبالغة نحو٧٢٥٠ دولار تبلغ نحو ١٥ عاماً ـ إذا أمكن استدامة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الذى ساد فى متوسط تلك الفترة (نحو ٤,٣١٪)[٢٢]. والجدير بالذكر فحتى يستطيع الاقتصاد المصرى مضاعفة نصيب الفرد من الناتج خلال عشر سنوات والانتقال إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى فيجب أن يحقق معدلاً يبلغ نحو ٧,٢٪ (لنصيب الفرد من الناتج)، بل ويحافظ على استدامة ذلك المعدل فى متوسط العشر سنوات القادمة. وبافتراض استمرار المعدل الحالى لنمو السكان عند ١,٧٪ (والذى ساد فى متوسط الخمس سنوات السابقة)، فإن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى المستهدف تحقيقة فى متوسط العشر سنوات القادمة يجب أن يقدر بنحو ٨,٩٪، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً فى ظل المعدل المتدنى للنمو والذى بلغ نحو ١,٨٪ حتى منتصف ٢٠١٢[٢٣].

فى هذا السياق وفقاً لمنهج النمو الخارجى كيف يمكن بلوغ ذلك المعدل المستهدف للنمو(٨,٩٪) واستدامته ما لم يكن هناك دور ومساهمة ملموسة للإنتاجية الكلية فى توليد النمو الاقتصادى بمصر؟. أما

وفقاً لمنهج النمو الداخلى فلا يمكن تحقيق معدلات مستدامة ومرتفعة للنمو ما لم تتوافر قاعدة من المدخلات البشرية ورأس المال المعرفى الذى يعزز من إنتاجية العمل والاستثمارات الرأسمالية. ومن ثم هل بإمكان محددات التراكم (العمل ورأس المال المادى) فى ظل المستوى المحقق من رأس المال البشرى فى مصر بلوغ ذلك المعدل المستهدف للنمو؟. على هذا النحو يجب تحديد مساهمة كل من تراكم المدخلات المادية والبشرية، ومساهمة الإنتاجية الكلية فى تفسير معدلات النمو الاقتصادى لمصر خلال الفترات السابقة، وذلك للوقوف على الدور المتوقع لتلك المصادر فى المسار المستهدف للنمو المستدام وعمومي النفع خلال السنوات القادمة.

٣-١-١ تحليل مساهمة الإنتاجية الكلية فى تفسير النمو الاقتصادى لمصر (١٩٧٥ -٢٠١١)

تُستخدم الدالة المحاسبية للنمو كمنهج تفسيرى لمصادر النمو فى معظم الأدبيات التطبيقية المعنية بالنمو. وتنطلق الدالة المحاسبية للنمو من نموذج سولو والذى يعتمد على دالة إنتاج كوب دوجلاس ذات العائد الثابت. حيث $Y=AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$. وتشير α إلى مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال و$(1-\alpha)$ إلى مرونة الناتج بالنسبة للعمل. فى هذا الصدد تُجزأ مصادر نمو الناتج إلى محددات العمل(L) ورأس المال(K) والإنتاجية الكلية(A). على هذا النحو يجب تقدير قيمة المعامل(α) من أجل التعرف على مساهمة كل المدخلات للنمو. وبناءً عليه سيتم تحويل الدالة السابقة إلى معادلة محاسبية للنمو، وأخذ اللوغاريتم الطبيعى للطرفين على النحو التالى:

$$Ln(Y) = Ln(A) + \alpha \ln(K) + (1-\alpha)Ln(L) \quad (1)$$

يمكن استخدام القيمة النمطية (stylized Value) لحصة رأس المال لنمو الناتج والتى تقدر بنحو ٠,٣٣ فى كثير من الدراسات المماثلة، والتعويض بها مباشرةً فى المعادلة رقم (١). ومن جهةً أخرى يمكن تقدير المعادلة رقم (١) باستخدام الاسلوب القياسى الملائم، ومنها يتم الحصول على القيم المقدرة لـ(α)[٢٤].

قد يقود الاستناد إلى قيم السلاسل الزمنية لتغيرات المعادلة رقم (١) إلى نتائج مضللة من شأنها تحقيق علاقة انحدار زائفة(spurious regression) بين المتغيرات وخاصةً إذا كانت متغيرات الدراسة غير مستقرة. على هذا النحو يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج. وسيتم فى هذا الصدد تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي-فوللر المطور(Augment Dickey and Fuller). وإذا أوضح

الاختبار عدم استقرار السلاسل الزمنية لمستوى القيم واستقرارها للفروق الاولى فإن تلك المتغيرات متكاملةً مع نفسها من الدرجة الأولى.

وفى هذا الصدد إما أن يتم تقدير نموذج النمو باستخدام الفروق الاولى للمتغيرات – ولكن سينخفض عدد المشاهدات –، أو تقدير النموذج باستخدام مستوى قيم المتغيرات غير المستقرة. ولتطبيق البديل الثانى يجب أن تكون هناك علاقات تكامل مشترك بين تلك المتغيرات، حيث هذا يعنى وجود علاقة خطية توازنية بين المتغيرات غير المستقرة (المتكاملة من الدرجة الاولى)، وتلك العلاقة تتصف بالسكون أي متكاملة من الدرجة صفر. وهو ما يعنى أن تلك المتغيرات متكاملة آنياً من نفس الرتبة وأن العلاقات بينها حقيقية وليست زائفة. وبالتالى يمكن استخدام مستوى قيم المتغيرات فى التقدير، وليست الفروق الاولى[٢٥].

في هذا السياق فقد تم الحصول على بيانات L ،Y من المصادر المُختصة والمنصوص عليها فى الملحق الإحصائى الخاص بالورقة البحثية الحالية. وتم تقدير قيم رصيد رأس المال K باستخدام طريقة الجرد الرأسمالى الدائم (Perpetual Inventory Method) الموضحة بالملحق الإحصائى. وقد أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة بالجدول رقم (٢) عدم إمكانية رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية L ،K,Y، وهو ما يعنى عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات. بينما تشير نتائج الاختبار إلى استقرار الفروق الأولى للسلاسل الزمنية لنفس المتغيرات سالفة الذكر، وهو ما يعنى أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) من حيث مستوى قيمتها (Level).

جدول (٢) نتائج إختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدالة المحاسبية للنمو

Variables	Values	Conclusion	Values	Conclusion	Conclusion
Ln Y	2.97- (-4.23)•	يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية للقيمة)	Ln YΔ	-7.35 (-3.63)•	استقرار السلسلة الزمنية للفروق الاولى
Ln K	2.72- (-4.23)•	يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية للقيمة)	Ln KΔ	-7.77 (-3.63)•	استقرار السلسلة الزمنية للفروق الاولى
Ln L	1.58- (-4.23)•	يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية للقيمة)	Ln LΔ	-9.29 (-3.63)•	استقرار السلسلة الزمنية للفروق الاولى

القيم الحرجة للـT فى الاقواس أسفل القيم المحسوبة. عندما تكون القيم المطلقة المحسوبة اقل من القيم المطلقة الحرجة يعنى قبول الفرض العدمى بأن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة، أي وجود جذر الوحدة، والعكس صحيح. • معنوى عند ١٪، •• معنوى= عند ٥٪. تم اجراء الاختبار فى ظل وجود ثابت (Constant) ومتغير للاتجاه (Trend). تتحدد عدد فترات الابطاء وفقاً لـSchwarz information criterion.

تم إجراء إختبار التكامل المشترك (Johansan Cointegration Test,1988, 1991, 1995) بين المتغيرات L,K,Y. ويتضمن اختبار (Trace test) ومن خلاله يمكن التعرف على مدى وجود علاقات تكامل مشترك، واختبار القيمة الذاتية العظمى (Max Eigenvalue Test) والذى يحدد عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك بين المتغيرات. وفى جميع الأحوال الفرض العدمى هو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (٣) رفض الفرض العدمى، وهو ما يعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا التكامل على الأقل من الدرجة الأولى، وهو ما يؤكد على وجود علاقة خطية توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول (٣) نتائج إختبار التكامل المشترك بين LnY, LnK, LnL

Cointegration Rank Test (Trace				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.637741	37.13181	29.79707	0.0060
At most 1	0.119965	4.639158	15.49471	0.8459
Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.637741	32.49	21.13162	0.0008
At most 1	0.119965	4.089411	14.26460	0.8498

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level, Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 level.

بعد تحرى وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين متغيرات المعادلة رقم (١) سيتم تقدير معادلة التكامل المشترك لها (أي باستخدام القيم المظلقة وليس الفروق الاولى) للنمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

جدول (٤) نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك للدالة المحاسبية للنمو $Y= AK^{\alpha} L^{\beta}$

القيم المقدرة	مرونة الناتج للمتغير	القيم المقدرة	المتغير
$Y= AK^{\alpha} L^{\beta}$ Unconstrained Form	$Y= AK^{\alpha} L^{1-\alpha}$ Constrained Form		
0.434 (7.99)*	A	0.419 (7.99)*	Lnk
0.628 (8.87)*	1-α	0.581 (8.87)*	Lnl

القيم الحرجة للـT فى الاقواس أسفل قيم المعاملات. * معنوى عند ١٪، ** معنوى عند ٥٪. تم اجراء الاختبار فى ظل وجود حد ثابت.

وكما يشير الجدول السابق فقد بلغت القيمة المقدرة لحصة لرأس المال (α) نحو ٠,٤٢ وبافتراض خضوع دالة الإنتاج إلى ثبات الغلة مع الحجم (CRS)، أي فرض ذلك الشرط مسبقاً constrained equations بأن $(\alpha+\beta=1)$- ستكون قيمة حصة العمل فى نمو الناتج (β) تساوى نحو ٠,٥٨. وفى حالة عدم فرض ذلك القيد مسبقاً (unconstrained equations) والاستناد إلى القيم المقدرة لكل من α وβ فى المعادلة تصبح القيم ٠,٤٣٤ و٠,٦٢٨ على التوالى.

يقاس مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال دالة الإنتاج النيوكلاسيكية على اعتباره بواقى الدالة. وتتضمن البواقى أو الإنتاجية الكلية جزءاً يشير إلى T (العوامل الخارجية فى دالة النمو كالزمن والعوامل الجغرافية والمتغيرات المؤسسية والتنظيمية) وهو الحد الثابت فى معادلة النمو، وجزءاً يشير إلى قيم البواقى Z أو الخطأ العشوائى فى معادلة النمو (العوامل المرتبطة بالمتغيرات الحاكمة فى دالة النمو). فى هذا السياق سيتم أخذ الفروق الاولى (التغير) للمعادلة رقم (١) لتشير إلى دالة النمو المحاسبية، ثم سيتم احتساب قيمة TFP من معادلة النمو، وذلك بعد التعويض بقيم المتغيرات L,K,Y واستخدام قيمة (α) المقدرة بنحو ٠,٤٢ وذلك على النحو التالى[٢٦]:

$$d\ln(Y) = d\ln(A) + \alpha\,(d\ln K) + (1-\alpha)(d\ln L) \qquad 2$$

$$d\ln(A) = d\ln(Y) - [\alpha\,(d\ln K) + (1-\alpha)(d\ln L)] \qquad 3$$

حيث تشير المعادلة رقم (٢) إلى أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى $d\ln(Y)$ يجزأ إلى مساهمة معدل نمو رأس المال $d\ln K$، وإلى مساهمة معدل نمو العمل $d\ln L$. ويشير الاول والثانى إلى مساهمة تراكم

المدخلات (Factor Accumalation)، والثالث يشير إلى مساهمة معدل نمو الإنتاجية الكلية dln(A). وسيتم احتساب قيم dln(A) أو dln(TFP) كمتبقى من خلال المعادلة رقم(٣) وذلك بعد التعويض بالقيم الفعلية لكل من L, Y, K . ويوضح الجدول التالى مساهمة كل من العمل ورأس المال والإنتاجية الكلية فى معدل النمو الاقتصادى لمصر خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١١ وكذلك قيم معدلات نمو تلك المتغيرات[٢٧].

جدول (٥) تحليل مكونات النمو (الدالة المحاسبية للنمو)

	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١١	١٩٧٥-٢٠١١
معدل النمو الاقتصادى (ΔLn Y)	٠,٠٨٦	٠,٠٤١١	٠,٠٤٢٥	٠,٠٥٩٥	٠,٠٤٩٩	٠,٠١٨	٠,٠٤٩٤
معدل نمو رأس المال (ΔLn K)	٠,٢٠	٠,١٢٩	٠,٠٦٦٧	٠,٠٨٧٤	٠,٠٩٥٠	٠,٠٦٨٣	٠,١٠٧
معدل نمو العمل (ΔLn L)	٠,٠٣٨	٠,٠٣١	٠,٠٢٦٥	٠,٠٢٢٦	٠,٠٢١٩	٠,٠١٩١	٠,٠٢٧٣
مساهمات محددات النمو فى تحقيق معدل النمو الاقتصادى الإجمالى							
معدل النمو الراجع إلى معدل نمو رأس المال (αΔLnK)	٠,٠٨٤٢	٥,٤٢	٠,٠٢٨١	٠,٠٣٦٧	٠,٠٣٩٩	٠,٠٢٨٧	٠,٠٤٥٣
المساهمة % فى النمو	%٩٧,٩	%١٣١,٨	٦٥,٨٨%	%٦١,٩	%٧٩,٩٥	%١٥٩,٤٤	٩١,٥%
معدل النمو الراجع إلى معدل نمو العمل (1-α)ΔLnL	٠,٠٢٤٩	١,٧٧	٠,٠١٥٤	٠,٠١٣١	٠,٠١٢٧	٠,٠١١٠	٠,٠١٥٨
المساهمة % فى النمو	%٢٨,٩	%٤٣,٠٦	٣٦,٢٣%	%٢٢,٢	%٢٥,٤٥	%٦١,٦٦	٣١,٩%
معدل النمو الراجع إلى معدل نمو الإنتاجية الكلية (ΔLnTFP)	٠,٠٢٣١-	٠,٠٣٠٨-	-٠,٠٠٠٨٩	٠,٠٠٩٤	٠,٠٠٢٧-	٠,٠٢١٨-	-٠,٠١١٧
المساهمة % فى النمو	%٢٦,٨-	%٧٤,٩٤-	%٢,٠٩	%١٥,٩	%٥,٤٢-	-%١٢١,١١	-٢٣,٦%

حسبت الأرقام فى الجدول السابق بمعرفة الباحث استناداً إلى القيم الفعلية لكل من Y, K,L والقيم المحسوبة للـ TFP كمتبقى فى معادلة النمو رقم (٣) وباستخدام القيمة المقدرة لـ α من معادلة التكامل المشترك والتى تبلغ ٠,٤٢.

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٥) إلى أنه خلال الفترة (١٩٧٥ -٢٠١١) ساهم تراكم المدخلات ولا سيما رأس المال- بالحصة الأكبر فى توليد النمو الاقتصادى. حيث ساهم نمو رأس المال وحده بنحو ٤,٥٣٪، أما النمو الاقتصادى الراجع إلى نمو قوة العمل فقدر بنحو ١,٥٨٪ خلال نفس الفترة. ومن جهةً أخرى فتشير الأرقام إلى أن معدل نمو الإنتاجية الكلية كان سالباً طوال تلك الفترة (-١,١٧٪)،

والجدير بالذكر أن هذا المعدل المتدنى للانتاجية الكلية تسبب فى تراجع نحو ٢٣,٦٪ من النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة. رغم تدنى مساهمة الإنتاجية الكلية فى النمو الاقتصادى لمصر طوال العقود الاربعة الماضية، إلا أنها لم تشهد مساراً متجانساً. حيث ساهمت إيجابياً للنمو وان كان بشكل محدود- خلال بعض الفترات، وعلى الجانب الأخر تدهورت مساهمتها للنمو فى كثير من الفترات الأخرى[٢٨]

فكما يوضح الجدول السابق أن الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٤) اتسمت فى متوسطها بارتفاع مساهمة التراكم الرأسمالى فى النمو الاقتصادى، حيث ساهم معدل نمو رأس المال بنحو ٨,٤٢٪ فى النمو الإجمالى والذي بلغ معدله نحو ٨,٦١٪ فى متوسط تلك الفترة. حيث ارتفع معدل نمو الاستثمارات الخاصة والعامة بنحو ١٠٪ خلال (١٩٧٥ــ١٩٨٤)، كما شهدت تلك الفترة توسع الدولة فى مشاريع البنية التحتية والاستثمارات العامة. علاوةً على انتهاج الدولة لبعض سياسات تطوير القطاع المصرفى وتشجيع البنوك الأجنبية. وشهدت تلك الفترة فى مجملها تدنى أداء الإنتاجية الكلية الذى كان بالسالب، بل وساهم فى تراجع نحو ٢٦,٨٪ من معدل النمو.

وهو ما يعنى أن النمو الاقتصادى المرتفع والذى تحقق خلال الفترة (١٩٧٥ــ١٩٨٤) لم يكن مدفوعاً بسياسات لدعم الكفاءة الاقتصادية، ولكنه كان مدفوعاً إما بظروف خارجية مواتية، كارتفاع عوائد النفط، أوسياسات موجهة لتحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية ــ بفضل الانفتاح الاقتصادى ــ التى وجهت معظمها إلى مشاريع خدمية وريعية وليست مشاريع إنتاجية. والجدير بالذكر أنه خلال الفترات الأولى لتطبيق الانفتاح الاقتصادى نجحت بعض مؤسسات القطاع الخاص فى جذب الاستثمارات المالية والتقنيات والخبرات الأجنبية اليها، إلا أن هيمنة القواعد والإجراءات التنظيمية وسيطرة القطاع العام، وصغر حجم وحدات القطاع الصناعى حالت دون الإستفادة الكاملة من تلك التدفقات، الأمر الذى أضعف من مساهمة الإنتاجية الكلية أو الكفاءة الاقتصادية للنمو. ومن جهة أخرى فقد أخذ دور القطاع العام فى توفير فرص عمل منتجة للخريجين فى التراجع منذ بداية الثمانينيات مع تشوهات سوق العمل بسبب قانون العمل الذى شجع الاستثمار فى العمالة غير الماهرة. فى هذا الصدد اتسمت معدلات نمو الإنتاجية الكلية بالتقلب بين السالب والموجب خلال الفترة (١٩٧٥ــ١٩٨٠)، حيث بلغت فى

المتوسط نحو ١,٧٪، إلا أنها أخذت فى التدهور للسالب منذ عام ١٩٨١، حيث وصلت قيمتها إلى نحو -٧,٤٪ فى متوسط الفترة (١٩٨٢-١٩٨).

وخلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩١) والتى شهدت عديداً من الاختلالات المالية والتشوهات الهيكلية تراجع معدل نمو الاستثمارات الخاصة بنحو ٣,٨٪، وهو ما أدى إلى تراجع معدل نمو التراكم الرأسمالى إلى نحو ١٢,٩٪ خلال تلك الفترة بعد أن كان يقدر بنحو٢٠٪ خلال الفترة السابقة. كما قدرت مساهمة معدل نمو التراكم الرأسمالى فى معدل النمو بنحو ٥,٤٢٪ ، وهو أقل من الفترة السابقة ولكن قياساً بمعدل النمو الاقتصادى والذى انخفض خلال تلك الفترة فقد زادت مساهمة رأس المال للنمو إلى نحو ١٣١,٨٪.

كما تراجعت أيضاً مساهمة معدل نمو قوة العمل إلى نحو ١,٧٧٪ فى معدل النمو الإجمالى. حيث تشوهات سوق العمل والتى أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين حملة المؤهلات العليا، علاوةً على تبنى سياسات كثيفة الاستثمارات. أما الإنتاجية الكلية فقد وصلت لأدنى مستوياتها خلال تلك الفترة حيث بلغ معدل نموها نحو -٣,٠٨٪، حيث ظل القطاع العام يعانى من تشوهات عديدة وزادت خسائره، مع ضعف كفاءة القطاع الخاص ولا سيما فى مجال التصنيع. علاوة على ارتفاع حدة القيود التنظيمية المفروضة على سوق الصرف والقطاع المصرفى والتجارة الدولية وهو ما أدى إلى عدم قدرة القطاعات الإنتاجية على تحسين قدراتها التنافسية، وظل النمو محصوراً فى قطاعات لا تمكن من استدامته[٢٩].

ومع البدء فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى تحولت مساهمة الإنتاجية الكلية من السالب إلى الموجب. حيث بلغ معدل نمو TFP خلال متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو ٢,٨٪. كما اتسمت تلك الفترة أيضاً بسيطرة تراكم رأس المال فى النمو، وزيادة مساهمة قوة العمل عن الفترة السابقة. حيث ترتب على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى -بما ينطوى عليه من تدابير استهدفت إزالة الاختلالات- تحسين الكفاءة الاقتصادية. علاوةً على ما تضمنه البرنامج من آليات تستهدف إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة مع إتباع سياسات لتحفيز مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى وسياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى، وهو ما ترتب عليه حدوث تحسينات ملموسة فى القطاعات

الإنتاجية الحقيقية، والمالية. علاوةً على ذلك فقد زاد تدفق الاستثمارات الخاصة ولاسيما لقطاع التصنيع والذى زادت مساهمته بنحو ١٠٪ فى القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة (١٩٨٥ –١٩٩٨).

ورغم أن المرحلة الثانية للإصلاح (١٩٩٨ –٢٠٠٤) ركزت أكثر على الانفتاح العالمى وتحرير التجارة وإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة والمالية، إلا أنه مع تسارع الأزمات والاختلالات المالية الدولية فى نهاية التسعينيات فقد تراجع أداء قطاع التصدير، وانحسرت مصادر التمويل المحلى والخارجى، وحدث تباطؤ فى تنفيذ برنامج الخصخصة والإصلاح الهيكلى. وقد ترتب على ذلك ضعف القاعدة الإنتاجية الجاذبة للاستثمارات، علاوة على ما سبق فقد شهد رصيد رأس المال البشرى تراجعاً خلال تلك الفترة، حيث انخفض الإنفاق الحكومى على التعليم من ٥,١٪ عام ١٩٩٩ إلى نحو ٤,٨٪ عام ٢٠٠٣، وتناقصت حصة القطاع الخاص فى استيعاب العمالة بنحو ٨٪ بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١. وشهد هيكل الوظائف خللاً واضحاً فى غير صالح قطاعات الزراعة والصناعة، حيث انخفضت نسبة العاملين بهذين القطاعين بنحو ٨٪ و٣٪ على التوالى خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٣. هذا علاوةً على سيطرة القطاع غير النظامى (غير الرسمى) على نحو ٧٥٪ من الوظائف التى تم توفيرها بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣[٣٠]. وقد ترتب على تلك الاختلالات تراجع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى نحو –٢,٩٩٪ فى متوسط الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٣.

شهدت الفترة (٢٠٠٤–٢٠٠٨) أعلى مساهمة للإنتاجية الكلية فى النمو. حيث حققت الإنتاجية الكلية قيم موجبه خلال الفترة وصلت إلى نحو ٠,٩٤٪ فى المتوسط بما يمثل نحو ١٥,٩٪ فى النمو الإجمالى، وفى المقابل تراجعت مساهمة كل من تراكم رأس المال بنحو ٤٪ عن الفترة السابقة، وتناقصت المساهمة النسبية لقوة العمل بنحو ١٤٪ عن الفترة السابقة. وقد وصلت قيم الإنتاجية الكلية إلى أعلى قيمة لها فى عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث بلغت ٣,٨٪ و١,٩٪ على التوالى. ويعد هذا الارتفاع الواضح فى معدلات الكفاءة الاقتصادية انعكاساً لبرامج التطوير الطموحة التى تم تبنيها خلال تلك الفترة والتى عملت على تحسين تنافسية الاقتصاد القومى فى مجالات التصنيع والتصدير والتمويل والاستثمار. كما ترتب على انخراط مصر فى عديد من الاتفاقات التجارية الدولية تعميق إصلاحاتها التجارية، وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وإجراء بعض التعديلات فى مجال تسهيل التجارة بين الحدود. كما أدى

تزايد عدد الاتفاقات الإقليمية والدولية المبرمة مع مصر إلى تنويع الأسواق ورفع كفاءة المنتجات التصديرية وتنافسيتها، وهذا من شـأنه تحسين الإنتاجية الكلية. وتميزت تلك الفترة بتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات غير تقليدية كالتصنيع والتكنولوجيا والاتصالات، حيث استفادت الاستثمارات الأجنبية من تحسين مناخ الاستثمار والإصلاحات الضريبية والجمركية والإسراع فى تنفيذ برنامج الخصخصة. إضافةً إلى ما سبق شهدت تلك الفترة التوسع فى برامج التطوير المالى لرفع كفاءة وضمان سلامة الجهاز المصرفى وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر من خلال التوسع فى عمليات الدمج وزيادة المساهمات الأجنبية فى القطاع المصرفى.

ولم تُدُم تلك الفترة الإنتعاشية طويلاً، حيث أثرت الأزمة المالية العالمية فى منتصف عام ٢٠٠٨ على القطاع الحقيقى سلباً، وهو ما أدى إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوةً على ما أنتجته الأزمة من ضعف لتبادل السلع ذات القيمة المضافة، وجمود انتقال العمالة الماهرة. ومن جهة ثانية فلم تكن خطوات الإصلاح المؤسسى والمالى المنتهجة كافية، حيث لم ينجح القطاع الخاص الحقيقى والمالى فى دمج كل الفئات والشركات الصغيرة بسبب ارتفاع قيود الحصول على التمويل والخدمات[٣١].

وقد أدت كل التشوهات السابقة إلى تراجع دور الكفاءة الاقتصادية وفشل سياسات النمو فى خلق بيئة تنافسية مواتية للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة. على هذا النحو تراجع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى نحو ٠,٥٤٪ و٠,١٢٪ فى عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالى، وبلغ قيمة سالبة فى عام ٢٠١٠ (-٠,٣٩٪)،

ومع بداية عام ٢٠١١ واندلاع ثورة ٢٥ يناير تعثرت معظم خطط التطوير، وتراجعت معدلات الاستثمار إلى نحو ١٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما أدى إلى تراجع معدل نمو التراكم الرأسمالى، كما تقلصت قدرة سوق العمل على استيعاب مزيد من الوظائف. وتدنت مساهمة الإنتاجية الكلية إلى نحو -٢,١٨٪. حيث إن حالة عدم الإستقرار السياسى تعمل على تأجيل خطط وبرامج الكفاءة الاقتصادية انتظاراً لتحقيق تنمية مؤسسية وليست فقط اقتصادية.

فى هذا الصدد فإن استهداف معدلاً للنمو الاقتصادي ٨,٩٪ فى متوسط العشر سنوات القادمة لمضاعفة الدخل والتقارب لمستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع يقتضى التركيز على سياسات لزيادة مساهمة الإنتاجية الكلية فى النمو باعتبار أن تحسين مساهمتها سوف يقترن بسياسات لدعم التنافسية والكفاءة المؤسسية وتحسين قاعدة المهارات البشرية بما يحقق النمو المستدام. من هذا المنطلق فإن السؤال الذى يفرض نفسه ما هو معدل نمو الإنتاجية الكلية الذي يُحقق المعدل المستهدف للنمو؟.

على هذا النحو سيتم صياغة عدد من السيناريوهات المستندة إلى فروض مختلفة بشأن معدلات نمو تراكم رأس المال والعمل للوصول إلى خيارات سياسية لتحسين الإنتاجية الكلية.

٣-١-٢ المعدلات المستهدفة للإنتاجية الكلية فى مصر

لاستدامة معدل نمو اقتصادى يبلغ ٨,٩٪ ويسهم فى خفض الفقر وتوفير أكبر فرص عمل للجميع، وينجح فى تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد ذى دخل متوسط مرتفع بحلول عام ٢٠٢٢، يجب زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية فى النمو. وسيتم الإستناد إلى المعادلة رقم (٣) وذلك لمحاكاة معدلات مختلفة للـ(TFP) فى ظل عدد من السيناريوهات المختلفة وذلك لبلوغ معدل النمو المستهدف.

السيناريو الأول (محاكاة الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠):

يقوم على عدد من الفروض وهي، استمرار معدل الاستثمار السائد فى متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) والذى قدر بنحو ١٩,٦٪، استمرار معدل نمو قوة العمل السائد فى متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) والذى قدر بنحو ٢,٢٣٪، معامل رأس المال للناتج فى متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) يبلغ ٢,١١، حصة رأس المال للناتج تبلغ نحو ٠,٤٧. فى ظل هذه الفروض سوف يقدر معدل نمو رصيد رأس المال فى متوسط العشر سنوات القادمة ٩,٢٩٪. وبناءً عليه سوف تبلغ القيمة المقدرة للانتاجية الكلية ٣,٣٦٪[٣٢].

السيناريو الثاني: محاكاة دول شرق وجنوب شرق أسيا:

يستند إلى محاكاة بعض دول شرق وجنوب شرق أسيا والتى نجحت فى تحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٧,٥٪ إلى ٩٪ خلال العشر سنوات السابقة. ويفترض تحقيق معدل للاستثمار يبلغ ٣٠٪ أسوةً بما هو محقق فى تلك الدول (٢٥٪ إلى ٣٥٪)، معدل نمو قوة العمل نحو ٣,٣٪، حيث تظيرة المتحقق فى تلك الدول (من ٤,٢٪ إلى ٢,٤٪)، حصة رأس المال للناتج تبلغ نحو ٠,٤٣ وهى القيمة المتوسطة السائدة فى تلك المجموعة من الدول، معامل رأس المال للناتج فى متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) يبلغ ٢,٣٢.

فى ظل الفروض السابقة سوف يبلغ معدل نمو رأس المال نحو ١٢,٩٪ خلال العشر سنوات القادمة. ومن المقدر أن يبلغ معدل نمو الإنتاجية الكلية ١,٤٧٪. وهو ما يعنى أن تقدر مساهمتها للنمو بنحو ١٦,٥٪ خلال العشر سنوات السابقة[٣٣]

السيناريو الثالث: ثبات الأوضاع المتحققة خلال عام ٢٠١١ حتى منتصف عام ٢٠١٢

يفترض السيناريو ثبات معدلات الاستثمار والتشغيل التى سادت خلال متوسط الفترة ٢٠١١ حتى يونيو ٢٠١٢. حيث معدل للإستثمار يبلغ نحو ١٥,٨٪، معدل نمو قوة العمل يقدر بنحو ١,٩٪، معامل رأس المال للناتج فى متوسط الفترة يبلغ ٢,٧٠، حصة رأس المال للناتج تبلغ نحو ٠,٣٧، سوف يبلغ معدل نمو رأس المال ٥,٨٪ فقط. ومن المقدر أن يبلغ معدل نمو الإنتاجية الكلية نحو ٥,٠٢٪ لتصل مساهمتها إلى نحو ٥٦,٤٪.

استناداً إلى ما سبق فإن السيناريو الثانى هو الأفضل من حيث إمكانية الاعتماد عليه فى تحديد المعدل المستهدف للانتاجية الكلية، وصياغة متغيرات السياسة الاقتصادية للنمو، حيث:

الركون إلى السيناريو الأول يتطلب زيادة معدلات الاستثمار بقيم مقبولة فى ظل الوضع الراهن. ولكن على الجانب الآخر يلقى العبء الأكبر فى تحقيق النمو على الإنتاجية الكلية، وهو أمر صعب تحقيقه فى مصر فى الأجل القصير والمتوسط.

يعد تحقيق السيناريو الثالث أمراً صعباً حتى فى الأجل الطويل، حيث يحتاج ذلك إلى إجراء تغيرات هيكلية ومؤسسية جذرية لا تسمح بها الإمكانات المتاحة حالياً أو حتى المتوقعة. كما أنه من غير المتوقع الابقاء على استمرار تلك المعدلات المنخفضة للاستثمار والتشغيل خلال السنوات القادمة.

أما السيناريو الثانى فيعد أكثر واقعية لأنه ينطوى على تحسينات ممكنة فى الكفاءة الاقتصادية ويمكن بلوغها من خلال سياسات لتحسين التنافسية وسياسات للإصلاح المالى والمؤسسى وتحسين قاعدة رأس المال البشرى. كما يلقى على هذا السيناريو مسئولية هامة وهي زيادة معدلات الاستثمار من خلال إجراء اصلاحات فى سياسة الاقتصاد الكلى لتشجيع المدخرات وتحسين بيئة الاستثمار.

محددات الإنتاجية الكلية فى مصر وسياسات استدامة النمو:

كما أكد التحليل السابق أن استدامة معدل النمو لعدد من السنوات (النمو المستهدف ٨,٩٪) لا يمكن تحقيقه من خلال زيادة التراكم الرأسمالى وحده، أو زيادة معدل نمو الوظائف فى ظل محدودية مساهمة الإنتاجية الكلية، حيث لابد أن تقترن زيادة الاستثمارات وتشغيل مزيد من العمالة بسياسات لزيادة كفاءة المؤسسات الداعمة للنمو والتنافسية. فى هذا السياق تتأرجح سياسات استدامة النمو وعمومية نفعه بين سياسات لتحفيز محددات ومصادر النمو المرتفع، وسياسات تنصرف إلى توفير بيئة تنظيمية ومؤسسية وإجتماعية مواتية لتعميم نفعية واستدامة النمو. وهنا يأتى دور العوامل المتعلقة بالكفاءة ورفع الأداء الإنتاجى لمصادر النمو[٣٤]. ويتحقق هذا من خلال زيادة مساهمة الـTFP فى تحقيق النمو. فى هذا السياق فإن الكشف عن محددات وسياسات تعزيز الإنتاجية الكلية ينجح فى الكشف عن كثير من سياسات تحقيق النمو عمومي النفع أو المستدام.

ومن هذا المنطلق سيتم إستخدام الأسلوب التطبيقى والمستند إلى المنهج التنظيرى الملائم لتوصيف محددات الإنتاجية الكلية كمؤشر للنمو المستدام فى مصر[٣٥]

٤-١ التوصيف النظرى للنموذج

يعد استخدام معدل النمو عند وضع الاستقرار (SSGR) بديلاً جيداً للنمو المستدام (طويل المدى). فعلى المستوى التنظيرى، ولا سيما فى إطار نموذج سولو، فإن معدل النمو عند وضع الاستقرار (أي النمو المستدام) ما هو إلا معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP). حيث إنه فى ظل نموذج سولو للنمو نصيب الفرد من الناتج عند وضع الإستقرار يتحقق كالتالي:

$$y = \left(\frac{Y}{L}\right) = \left(\frac{s}{g+n+d}\right)^{\alpha/(1-\alpha)} A \qquad 4$$

وحيث إنه عند وضع الثبات (الأجل الطويل) جميع المتغيرات تصل إلى مستوى الثبات فى قيمتها، لذا فإنها تنمو بمعدل يساوى الصفر، (الادخار، العمل، الاهلاك)، عدا التقدم الفنى (A).. وبالتالى يصبح المحدد الأساسى للنمو المستدام (أو طويل المدى $\Delta Ln(LRy)$) فى ظل نموذج سولو هو معدل نمو التقدم الفنى(ΔLnA) أو معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFPG).أي أن:

$$\Delta Ln(LRy) = \Delta LnA = \Delta Ln(TFP) = TFPG. \qquad 5$$